المحور الثالث: منهجية الاستشارة القانونية

يأخذ موضوع الاستشارة حيزا واسعا في مجال الدراسات القانونية ومنهجية الاستشارة في المجال الأكاديمي تعد طريقة بيداغوجية لتدريب الطالب على استعمال أفكاره استعمالا منطقيا وعلميا للإجابة على إشكالات قانونية.

يتضمن المحور الثالث شقين أساسيين، شق نظري يتعلق بالمفاهيم أما الشق الثاني فيتعلق بالخطوات المنهجية لمعالجة الحالة العملية أو حل الاستشارة.

أولا: إطار مفاهيمي حول الاستشارة

أ: مفهوم الاستشارة، أنوعها وحالات طلبها

1- **تعريف الاستشارة: الاستشارة** لغة مشتقة من كلمة " مشورة" أما اصطلاحا فيمكن تعريف الاستشارة بأنها معرفة واستكشاف حكم القانون بصدد مسألة معينة قد لا تكون محل نزاع أو هي محله أو بهدف معرفة المستشير لحكم القانون لمسألة أو تصرف معين مسبقا، كما يمكن تعريف الاستشارة بأنها رأي قانوني بناء على طلب شخص يرغب في الوقوف على وضع قانوني معين فيعرض على المستشار العناصر الواقعية طالبا من المستشار تحديد النتائج القانونية التي يمكن أن تترتب عليها.

2- **أطراف الاستشارة:** للاستشارة طرفان مستشير ومستشار فأما المستشير فهو إما شخص طبيعي أو معنوي يريد استيضاح الرأي القانوني والنتائج أو الآثار التي قد تترتب على مسألة ما أما المستشار فهو رجل القانون دون اشتراط صفة رسمية فيه فقد يكون محاميا أو قاضيا أو أستاذ جامعي أو طالب حقوق.

3 – **أهم أنواع الاستشارة:** الاستشارة قد تكون شفهية ويجب على مقدمها أن يتسم بالفطنة والذكاء وأن يكون مختصا في المجال كما قد تكون مكتوبة إذ يراعى في تحريرها القواعد المنهجية التي تسهل على المخاطب بها فهم محتواها.

كما قد تكون الاستشارة اختيارية بحيث يكون المعني بالأمر مخيرا بين طلبها من عدمه أو قد تكون إلزامية بحيث يتعين على المستشير طلب الاستشارة وجوبا مع الأخذ بالرأي الاستشاري للشخص أو الهيئة المستشارة.

4- **بعض حالات طلب الاستشارة:** يتم اللجوء إلى طلب الاستشارة في كثير من المسائل والأمور منها على سبيل المثال

*قد يكون المستشير مدعى عليه أو متهم يريد الوقوف على طبيعة الادعاء الموجه إليه ومعرفة حجم القانون للمسألة من أجل تحضير دفاعه.

*قد يطلب شخص طبيعي أو معنوي الاستشارة حتى يقف على الضوابط القانونية التي تحكم التصرف الذي سيقدم عليه حتى لا يعرض نفسه للمسألة أو الخسارة مثل الشريك في شركة أو طلب البنك من مستشاره القانوني معرفة حكم القانون في مسألة من المسائل التي تعرض عليه.

ثانيا: مراحل تقديم الاستشارة

إن عملية معالجة الحالة العملية تستوجب معرفة والوقوف على حكم القانون بشأن الوقائع محل النزاع، وتتعدد الطرق المنهجية لحل الاستشارة ومن بين الطرق المعتمدة في الحل طريقة استخلاص النقاط التي تتطلب الحل وبيان النتائج المترتبة عنها.

تتطلب عملية حل الاستشارة فهم النزاع فهما معمقا من خلال القراءة المركزة لوقائعها هذا بهدف التمكن من تحديد المسائل القانونية تحديدا دقيقا.

1- استخراج الوقائع: يقصد بالوقائع كل الأحداث القانونية والمادية التي أدت إلى نشوء النزاع ومن أمثلة الوقائع القانونية إبرام عقد، تسريح عامل من منصب عمله أما الوقائع المادية فتتمثل في الاعتداء على قطعة أرضية، الضرب والجرح ...إلخ.

ويجب صياغة الوقائع بطريقة مجردة وفقا للترتيب الزمني لتسلسل الأحداث.

ويجب أن يراعى في تلخيص وقائع النزاع ما يلي:

*التركيز على ذكر الوقائع المنتجة في النزاع فقط.

*مراعاة التسلسل الزمني للأحداث عند سرد الوقائع.

*عدم التكرار.

2- استخراج الإجراءات: هو ما تم اتخاذه من قبل اللجوء للقضاء وقد تخلو بعض القضايا من الإجراءات وفي هذه الحالة يكتفي الطالب باستخراج الوقائع والمسائل القانونية فقط.

ومن قبيل الإجراءات التي يمكن اتخاذها قبل اللجوء إلى القضاء تقديم تظلم، توجيه إعذار، القيام بخبرة طبية لدى طبيب محلف معتمد ...إلخ

3- استخراج المسائل القانونية

إذ يستخرج المستشار المسائل القانونية التي تتطلب رأي القانون فيها، ومن بين المسائل القانونية التي يمكن استخراجها لمعالجة القضايا المطروحة

*ماهي طبيعة النزاع الحالي بالنظر إلى أطرافه ومحله؟

*ما مدى إلزامية التظلم المسبق في النزاع الحالي.

*ماهي الجهة القضائية المختصة نوعيا وإقليميا للنظر في النزاع المطروح؟

*ماهي الدعوى الملائمة لحل النزاع المطروح واستيفاء حقوق طالب الاستشارة؟

تتم الإجابة على جميع المسائل القانونية المطروحة مع تقديم جميع الفرضيات والحلول الممكنة عند الإجابة على كل مسألة قانونية وهذا على ضوء النصوص القانونية وكذا الاجتهادات القضائية ويختم المستشار مهمته بتقديم حوصلة حول رأي القانون في موضوع النزاع مع إمكانية تبيان رأيه الشخصي أو الحل الذي يستسيغه.

4- تقديم حوصلة تتضمن حل للاستشارة: وهي تجميع الحلول التي تم الإجابة عنها من خلال المسائل القانونية المطروحة وتقديمها للمستشير باعتبارها الحل المباشر للنزاع.

يُنجز حلّ الاستشارة كتابيًا ضمن المرحلة التحريرية فقط، حيث يمكن استهلاله بملخص موجز للوقائع لا يتجاوز سطرين، مع إمكانية الاستغناء عنه عند الاقتضاء. ويُعرض الجواب في شكل فقرات، تتضمن كل فقرة الاشكال وتحته معالجة الإشكال القانوني المطروح. وفي الختام، تُقدَّم حوصلة شاملة ومركزة لا تتجاوز ثلاثة أسطر.